

النتائج المترتبة على عدم تداول فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة

The Consequences of Cessation the Circulation of the Unit of 10 Agorot of the New Israeli Shekel Currency in the Occupied West Bank of Palestine

إياد التمام

Iyad Tamмам

المدرسة الاسلامية الثانوية، نابلس، فلسطين

بريد الكتروني: iyadtamam@live.com

تاريخ التسليم: (٢٠١٢/٣/١)، تاريخ القبول: (٢٠١٢/٩/١٣)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة النتائج المترتبة على عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات (١٠ شيقل) من عملة الشيقل الإسرائيلي في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة، ومحاولة تفسير أثر غيابها على التضخم والتسعير العادل للسلع والخدمات والمنافسة، وذلك بالنسبة لفئة كبيرة من المواطنين وخصوصاً من يعيشون تحت خط الفقر، والأشخاص الذين يشاركون في عملية تسعير السلع والخدمات الأساسية وهيئات الرقابة على الأسعار، وبعد مناقشة الفرضيات تبين أن وقف تداول فئة ال ١٠ أغورات بين الناس يؤدي إلى زيادة التضخم بمعدلات إضافية بالإمكان تفاديها، ونتيجة لزيادة التضخم ينخفض الدخل الحقيقي للمستهلك بمعدلات أكبر من التي يفترض أن ينخفض بها كنتيجة للعوامل الأخرى. كما تبين أن وقف تداول فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي يؤدي إلى تقييد وتحجيم قدرة المنتج الفلسطيني على تسعير السلع بشكل مرن، مما له الأثر الكبير في قلب ميزان المنافسة بين المنتج الإسرائيلي والمنتج الفلسطيني غير المتوازن أصلاً. كما أن قضم أجزاء من العملة النقدية والعزوف عن تداولها يجعل النقود مقياساً غير ملائم وغير عادل بل وغير قادر على قياس وتقييم السلع والخدمات بشكل موضوعي، مما يؤدي إلى خلل في الوظيفة الأساسية للنقود ألا وهي تقييم السلع والخدمات. وفي النهاية يوصي الباحث بضرورة إعادة تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي في ظل مستويات دخل منخفضة، وإذا تعذر إعادة تداول هذه الفئة من العملة، فالحل يكون برفع الحد الأدنى من الأجور ليتناسب مع القيم التضخمية التي يخلقها غياب الفئات النقدية الصغيرة من العملة النقدية، بحيث تحل وحد ال ٥٠ أغورة مكان ال ١٠ أغورات، وفئة ال ٥ شيقل مكان فئة الواحد شيقل.

Abstract

This study aims at investigating the consequences of the cessation the circulation of the unit of 10 Agorot of the (NIS) currency in the occupied West Bank of Palestine. Also, it aims to explain the impact of its absence on: inflation, fair pricing of goods and services, competition, the large sector of citizens who they live under poverty line, participants on pricing the commodities and basic services, and on commissions of the price monitoring and control. After the discussion of the hypotheses, it has been shown that the cessation the circulation of the unit of 10 Agorot of the (NIS) currency among people will lead to additional rates of increased inflation, which could be avoided. This economical phenomenon will cause more high rates of decreasing of the consumer's real income than the expected, which supposed to be decreased as a result of other factors. Also, the cessation the circulation of the unit of 10 Agorot of the (NIS) currency causes the restriction and limitation on the Palestinian producers' abilities in flexible pricing for the commodities, which has a significant impact on flipping the balance of competition between the Palestinian and Israeli producers which unbalanced. Moreover, the bitted parts of the currency and stopping its circulation not only makes the currency unfair and inappropriate standard for use, but also makes it unable to measure and evaluate the commodities and services objectively, and this will lead to a disorder in the basic function of the currency which is pricing commodities and services. Finally, the researcher recommends the need to re-circulation of the unit of the 10 Agorot of the (NIS) among low levels of income. If not , the minimum rates of wages should be increased to be in accordance with the inflation caused by the absence of these small units and then the unit of 50 Agorot replaces the unit of 10; 5 (NIS) replaces 1(NIS).

المقدمة

لقد شهدت الفترة الأخيرة ازدياداً مضطرباً في أسعار السلع والخدمات الأساسية في فلسطين، وكان من أسباب هذا الارتفاع في الأسعار ارتفاع أسعار السلع عالمياً، ولكن كان هناك دائماً جزء من الزيادة غير مبرر، وعود ذلك إلى عجز النقود عن تأدية وظيفتها الأساسية

التمثلة في قياس القيم وتقييم السلع والخدمات، وذلك بسبب عدم تداول وحدة ال (١٠ أغورات = ٠.١ شيقل) من عملة الشيقل، واستبدالها بنصف شيقل (٥٠ أغورة = ٠.٥ شيقل)، وفي هذا البحث أحاول أن أسلط الضوء على هذه المشكلة والتي يعتقد البعض بأنها بسيطة وليست ذات قيمة، فهي على مستوى الفرد قد لا تكون مشكلة كبيرة وخاصة إذا كان دخل الفرد كبيراً نسبياً حيث أن قيمة ال (١٠ أغورات = ٠.١ شيقل) وال (١٠٠ أغورة = ١ شيقل) وحتى ال (١٠٠٠ أغورة - ١٠ شيقل) تكون متشابهة بالنسبة له، وبحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فإن ٤٨.٦% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني^(١)، حيث بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية (المكونة من خمسة أفراد، بالغان اثنان وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام ٢٠١٠ حوالي ٢,٢٣٧ شيكلاً إسرائيلياً جديداً ... بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية ١,٧٨٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً^(٢).

لذا فإن عدم تداول وحدة ال (١٠ أغورات = ٠.١ شيقل) سوف يرغمنا على تداول وحدة (٥٠ أغورة = ٠.٥ شيقل) في المعاملات التجارية وفي تسعير السلع والخدمات الأساسية، وهذا سوف يشكل فارقاً لهذه الفئة من المستهلكين، فعملية شراء السلع الأساسية هي عملية مستمرة ومتكررة بشكل يومي، فلنا أن نتخيل كم يضيع على هذه الفئة من منافع ومن حقوق تضيع عليهم بسبب عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات، وهذه تعد خسارة بالنسبة لمجموع المستهلكين، وهي مؤشر على وجود خلل في وظيفة النقود.

إذن فموضوعنا الرئيسي سوف يناقش ويبحث في النتائج المترتبة على عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة، سواء أكان عدم التداول قراراً تم اتخاذه من جهة رسمية، أو أن المواطنين عزفوا عن استخدامها في المعاملات بينهم، وما يهمنا هو أن نعرف ماذا علينا أن نفعل لمعالجة هذه المشكلة، وذلك بعد إنهاء هذه الدراسة وبعد الوصول إلى النتائج، بحيث نرى إذا كنا بحاجة إلى إعادة تداولها أم أنه لا فائدة منها.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما هي نتائج عدم تداول فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي بالنسبة للتضخم في الضفة الغربية؟

(١) PCBS : الفقر في الأراضي الفلسطينية/تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ايلول - ٢٠١١، ص ١٧.

(٢) PCBS : الفقر في الأراضي الفلسطينية/تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠)، ايلول - ٢٠١١، ص ٢٦.

٢. هل يؤدي عدم تداول فئة ال ١٠ أغورات إلى إحداث خلل في وظيفة النقود، بصفتها وسيلة لتقييم السلع والخدمات؟
٣. ما هو تأثير عدم تداول فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي على المنافسة بين المنتجات الفلسطينية والإسرائيلية؟
٤. هل وقف تداول فئة ال ١٠ أغورات له تأثير على منفعة المستهلك من دخله النقدي؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة مهمة للأسباب التالية:

١. عدم وجود دراسات سابقة حول هذا الموضوع، مما يجعل الدراسة أصيلة علمياً، وتشكل أساساً لدراسات مستقبلية.
٢. يعد موضوع الدراسة حيويًا؛ إذ إنه يتعلق بمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود ومنهم:
 - المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر وذوي الدخل المحدود.
 - طلاب المدارس والجامعات وهم من أصحاب الدخول المتدنية والمحدودة الذين يسعون إلى تعظيم منفعتهم باستخدام الموارد المالية المتاحة لهم.
٣. تعتبر الدراسة مهمة لمتخذي القرارات المتعلقة بتسعير السلع والخدمات، مثل البائعين والجهات التي تراقب تسعير السلع، وجمعيات حماية المستهلك، وواضعي السياسات النقدية.
٤. تسلط الدراسة الضوء على تأثير استبعاد جزء من النقود في التعاملات اليومية، وهذا يعد مخالفة لشرط أساسي للنقود وهو أن تكون قابلة للتقسيم لأنها مقياس للقيم، واستبعاد جزء من المقياس يجعل عملية القياس غير موضوعية.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة النتائج المترتبة على عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات (١.٠ شيقل) في الضفة الغربية من فلسطين المحتلة، وذلك فيما يتعلق بالأمر التالي:
١. التضخم.
 ٢. تسعير السلع والخدمات الأساسية بعدالة.
 ٣. الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم المنفعة للمستهلك.
 ٤. تشجيع الاستثمار وتمكين المنافسة السعرية للمنتج الوطني.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات وهي:

١. عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات يسهم في زيادة التضخم في الضفة الغربية.
٢. عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات أدى إلى إحداث خلل في وظيفة النقود كوسيلة لتقييم السلع والخدمات.
٣. عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات أدى إلى إضعاف قدرة المنتج الوطني على المنافسة مع المنتج الإسرائيلي.
٤. عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات يضيع على المستهلك فرصة تعظيم منفعته من دخله النقدي.

منهجية الدراسة

جمع الباحث بين المنهج الوصفي والمنهج التجريبي لإتمام هذه الدراسة، حيث قام الباحث بداية بوصف المشكلة موضوع الدراسة ووضع الفرضيات وسرد الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة، وبعد ذلك قام بتحليل نتائج الفرضيات من خلال محاولة قياس أثر غياب فئة ال ١٠ أغورات على التضخم والمنافسة وتعظيم منفعة المستهلك من دخله النقدي، حيث تم تحليل الفرضيات من خلال مثال للسلعة X وهي تمثل سلعة أو خدمة أساسية تستهلك بشكل يومي.

محددات الدراسة

حصر الدراسة بمنطقة الضفة الغربية من فلسطين المحتلة، وعدم شملها قطاع غزة بسبب صعوبة الوصول إلى قطاع غزة، إلا أنه بالإمكان تعميم النتائج على قطاع غزة، حيث إن عملة الشيفل الإسرائيلي هي العملة الأكثر تداولاً في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية، كما أن مستويات الدخل متدنية وبشكل أكبر منها في الضفة الغربية.

أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

النقود

تعريف النقود: النقود جمع نقد، والنقد: الحاضر والمعجل، وهو خلاف النسيئة والمؤجل^(١)، "ويرى عريقات (١٩٩٧) أن النقود هي: شيء نستعمله كل يوم، نعمل من أجل الحصول عليها، نحصل مقابلها على احتياجاتنا من السلع والخدمات وأحياناً نوفرها".

والنقود هي المقابل أو الثمن الذي يدفع مقابل سلعة أو خدمة معينة تم تقييمها بواسطة النقود، ومن هنا لنا أن نستنتج وظيفتين أساسيتين للنقود ؛ فهي وسيلة لتبادل السلع والخدمات، وأداة للقياس والتقييم، ويشتق وظيفتين إضافيتين للنقود فهي مخزن للقيم وأداة دفع.

وظائف النقود

١. وسيلة لتبادل السلع والخدمات

تعد النقود من أنسب الوسائل لتبادل السلع والخدمات بين الناس، حيث كانت المجتمعات القديمة قائمة على معيشة الكفاف أو على الحياة التشاركية، فهي تشبع حاجات الأعضاء على نحو مباشر على حساب العمل المشترك، وكانت هذه المجتمعات بغنى عن مؤسسة النقد ووسائل التبادل، ومع بدء التوسع في تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية عن حاجة الإشباع الذاتي ظهرت الحاجة إلى التبادل.

ومع ظهور التبادل كان لا بد من وجود وسيلة لتحقيق المبادلات بين الناس، وكانت المقايضة أول أشكال التبادل البدائي بين الناس، غير أن الصعوبات التي واجهت عملية المقايضة خلقت الظروف المناسبة لظهور النقد كوسيلة لتسهيل التبادل بين الناس.

وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة قبولاً عاماً من الأفراد^(٢)، وتعد النقود قوة شرائية حيث تمنح مالكيها القوة اللازمة لشراء السلع وتملكها، والحصول على الخدمات باستخدامها وسيطاً للتبادل بين المنتجين والمستهلكين.

٢. النقود معيار لقياس القيمة

كان الناس قديماً يقايضون السلع التي يملكونها بسلع أخرى لا يملكونها من أجل إتمام عملية التبادل، وتتم هذه العملية على أساس تقدير قيمة أو منفعة السلعة التي يمتلكها الشخص مع سلعة أخرى يرغب في الحصول عليها، ويقرر المقدار الذي يتوجب عليه التضحية به من أجل الحصول على السلعة الأخرى، كأن يقوم شخص يمتلك رطلاً من الطماطم ويريد الحصول على الخيار كسلعة مقابلة لسلعته فيعتمد إلى مقايضة رطل الطماطم مع شخص يمتلك كمية من الخيار

(١) ابو فرحة، صالح. "تغير قيمة النقود وأثره في سداد الدين في الإسلام"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥.

(٢) عريقات، حربي. ١٩٩٧، ص ٢١٩.

مقابل رطلين من الخيار، فهو هنا قد استخدم رطل الطماطم أداة لقياس وتقييم الخيار، إلا أن صعوبة تخزين السلع لمقايضتها مع السلع الأخرى، جعل إمكانية استمرار استخدام نظام المقايضة أمراً مستحيلاً، وجعل الناس يلجؤون إلى سلعة أخرى تتوفر فيها مجموعة من الشروط تجعلها مميزة عن غيرها من السلع لإتمام عملية التبادل وهي النقود، ومن هنا ظهرت أهمية النقود كمقياس للقيمة تتوفر فيه مجموعة من الشروط تجعل عملية تقييم السلع وتسعيرها بواسطة أمراً مقبولاً وأكثر سهولة.

تلعب النقود تلعب دوراً مهماً في عملية تبادل السلع والخدمات بين الناس، فهي تعد معياراً يسترشد به الناس لقياس القيمة الاقتصادية للسلع التي يملكوها أو الخدمات التي يستطيعون تأديتها وقياس قيمة السلع والخدمات الأخرى التي يريدون الحصول عليها من غيرهم، وبعد السعر - وهو كمية النقود التي يكون المستهلك مستعداً للتنازل عنها مقابل الحصول على سلعة أخرى - مرآة تعكس قيمة السلع والخدمات التي تم قياسها وتقييمها بالنقود.

٣. النقود مخزن للقيم

لقد لاحظنا صعوبة الاحتفاظ بقيمة السلع بواسطة تخزينها والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة في ظل نظام المقايضة؛ لأن بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق الضرر والخسارة بمالكها، كما أن بعض السلع لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج إلى توفير جملة من الشروط والأدوات التي تزيد تكلفة الاحتفاظ بها، أما النقود فهي الوسيلة الأفضل لتخزين القيم، فهي لا تتعرض للتلف مع مرور الزمن، إضافة إلى سهولة الحمل وغيرها من الخصائص الأخرى التي تجعلها الخيار الأمثل لتخزين قيمة السلع والخدمات.

٤. النقود وسيلة للدفع المؤجل

تضاعف الإنتاج بعد الثورة الصناعية والتطور التكنولوجي، وأصبح لا بد من إيجاد الطرق التي تزيد من المبيعات حتى لا تتكدس المنتجات في المصانع، ومن ثم أصبح تسويق المنتجات على أساس العقود الآجلة ضرورة لا بد من منها من أجل زيادة المبيعات، فالعقد يتم في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة وكميات محددة، والدفع غالباً ما يكون آجلاً، لذا كان لا بد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان وهذا المعيار هو النقود.

وكذلك تستطيع الحكومات و الأفراد استخدام النقود وسيلة لتسديد ما عليهم من ديون للأخرين، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فإنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة كذلك.

شروط النقود

يجب أن يتوفر في النقود مجموعة من الشروط التي تجعلها مميزة عن غيرها من السلع وهي:

١. يجب أن تكون مقبولة على نحو واسع، فمن وظائف النقود أنها وسيلة لتبادل السلع والخدمات وهذا يستوجب أن تكون مقبولة من البائع والمشتري حتى يتم اعتمادها في المعاملات التجارية.
٢. أن تكون قابلة للقياس بسهولة، أي أن لا تستلزم عملية قياسها بذل جهد وعناء كبيرين من المتعاملين بها.
٣. أن تكون قابلة للتقسيم إلى أجزاء، فهي أداة لقياس وتقييم السلع والخدمات، لذا لا بد من أن تكون مقسمة إلى أجزاء حتى يكون التقييم مرناً وسهلاً وعادلاً لكل من البائع والمشتري.
٤. أن تكون سهلة الحمل، أي أن لا تكون عبئاً على حاملها.
٥. يجب أن لا تتلف بسهولة، لضمان استمرارية استخدامها مرة بعد أخرى على العكس من نظام المقايضة الذي تكون السلع فيه قابلة للتلف، أو تستلزم تكاليف إضافية لمستخدميها.

الدراسات السابقة

بعد البحث لم أجد أي دراسة سابقة حول الموضوع من قريب أو بعيد، إلا أنني وجدت بعض المعلومات التي نشرت في الصحف وعلى بعض المواقع الالكترونية:

١. **بيان النائب مجلي وهبة (٢٠١١)، موقع بانيت الإخباري تحت عنوان: "عناد الحكومة على حساب المواطنين".**

أشار النائب وهبة في هذا البيان إلى أن الكنيست الإسرائيلي عارض اقتراح القانون الذي قدمه نائب رئيس الكنيست مجلي وهبة والقاضي بإلغاء أسعار ٩.٩٩ شيقل وقال^(١): "إن عناد الحكومة على حساب المواطنين، وفي حديثه عن اقتراح القانون أشار النائب وهبة أن هناك عدم استقرار في كل ما يتعلق بمصادرة التسعيرات من المنتجين، فلدى تسعير المنتجات أمثال ٩.٩٩ شيقل لا يتم تطبيق التسعيرة من قبل المستهلك؛ لأنه ليس بمقدوره دفع الأثمان بواسطة الأغورات، وفي نفس السياق يدفع ١٠.٠٠ شيقل ولكنه لا يتلقى باقي الأغورات جراء المشتريات، وبذلك يتم سلب المستهلكين وتضليلهم؛ لأنه لا توجد عملة أقل من ١٠ أغورات، وباقي المبلغ يعود إلى خزينة الشبكات التجارية والتسويقية".

٢. **مقالة العجاي (٢٠٠٩)، صحيفة الرياض الاقتصادي، العملة المعدنية وسياسات التسعير في المملكة العربية السعودية.**

تتناول هذه المقالة موضوع التسعير والعملة المعدنية في المملكة العربية السعودية، حيث تلقى الضوء على اختفاء النقود المعدنية من الفئات الصغيرة من عملة الريال السعودي، ويقول

(١) وهبة، مجلي. "عناد الحكومة على حساب المواطنين"، فلسطين المحتلة (إسرائيل)، 18:56، 19/03/2011، <http://www.panet.co.il/online/articles/1/2/S-386219,1,2.html>

العجاجي^(١): "إن ضعف التعامل بالعملة المعدنية يجعل قرار رفع السعر بعشر هللات مساوياً لقرار رفع السعر بخمس وعشرين هللة، مما يولد ضغوطاً تضخمية مضاعفة في السوق المحلية. كما أنه يحد من قدرة المنتجين والموردين على المنافسة في السوق المحلية، لأنهم لا يستطيعون تخفيض الأسعار بمقدار خمس أو عشر هللات. وهذا ما يجعل المستهلك المحلي يسمع عن الانخفاضات في أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية ولا يراها في السوق المحلية، لذلك فإن العملة المعدنية متداولة في دول العالم الغنية والفقيرة على حدٍ سواء، لأنها توفر نظام تسعير أكثر عدالة للمنتجين والمستهلكين".

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات يسهم في زيادة التضخم في الضفة الغربية.

سوف نحاول من خلال مناقشة هذه الفرضية معرفة تأثير عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات بالنسبة للتضخم في أسعار السلع والخدمات، والتضخم هو زيادة أسعار السلع بنسبة تفوق الزيادة في الدخل، فلو كانت الزيادة بنفس النسبة لن يكون هنالك تضخم، وسيبقى الدخل الحقيقي - مقدار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك - ثابتاً، ونظراً لصعوبة قياس الزيادة الحقيقية في التضخم للسلع الاستهلاكية الأساسية سوف تقتصر مناقشة الفرضية على المثال التالي:

لنفترض أن سعر السلعة X هو ٣ شواقل لكل وحدة، وأن المنتج والمستهلك متفقان على هذا السعر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السلعة X هي سلعة أو خدمة أساسية للمستهلك يتم استهلاكها بشكل يومي، وهنا سوف نستعرض حالتين:

١. تكلفة السلعة X ٢.٨٠ شيقل وسعر البيع ٣ شيقل، مع بقاء باقي العوامل الأخرى ثابتة فالمنتج والمستهلك متفقان عند هذا السعر.
٢. ارتفاع تكلفة المواد الأولية بنسبة ١٠% مع إضافة نسبة ١٠% عائد على الزيادة الإضافية في تكلفة الإنتاج بحيث تصبح النسبة النهائية للزيادة في التكاليف ١١%.

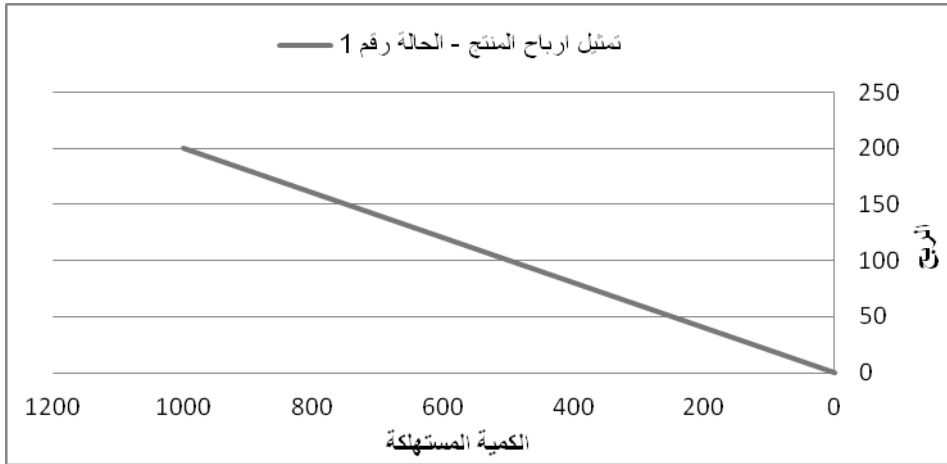
مناقشة الحالة الأولى

يتضح من الجدول أدناه أن المنتج عند هذا السعر يحقق ربحاً مقداره ٢٠ شيقل عن كل مائة وحدة يتم بيعها، أي بمعدل ٢٠ أغورة عن كل وحدة، وأنه لا مانع لدى المستهلك من أن يدفع ٣ شواقل مقابل هذه السلعة.

(١) العجاجي، فادي. ٢٠٠٩، "العملة المعدنية وسياسات التسعير في المملكة"، صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، <http://www.alriyadh.com/2009/12/21/article483164.html>

جدول (١): الحالة رقم ١.

الرقم	الكمية المستهلكة	سعر البيع	إجمالي الإيرادات	التكلفة	إجمالي التكاليف	صافي الربح
١	٠	٣	٠	٢.٨	٠	٠
٢	١٠٠	٣	٣٠٠	٢.٨	٢٨٠	٢٠
٣	٢٠٠	٣	٦٠٠	٢.٨	٥٦٠	٤٠
٤	٣٠٠	٣	٩٠٠	٢.٨	٨٤٠	٦٠
٥	٤٠٠	٣	١٢٠٠	٢.٨	١١٢٠	٨٠
٦	٥٠٠	٣	١٥٠٠	٢.٨	١٤٠٠	١٠٠
٧	٦٠٠	٣	١٨٠٠	٢.٨	١٦٨٠	١٢٠
٨	٧٠٠	٣	٢١٠٠	٢.٨	١٩٦٠	١٤٠
٩	٨٠٠	٣	٢٤٠٠	٢.٨	٢٢٤٠	١٦٠
١٠	٩٠٠	٣	٢٧٠٠	٢.٨	٢٥٢٠	١٨٠
١١	١٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٢.٨	٢٨٠٠	٢٠٠



التمثيل البياني: اتفاق المنتج والمستهلك على السعر وتحقيق المنتج للارباح.

- يتبين من منحنى تمثيل الأرباح أن المنتج سوف يستمر بالإنتاج، فكل وحدة يبيعها تجلب له ربحاً مقداره ٢٠ أغورة.

مناقشة الحالة الثانية

سوف نقوم بتحليل ومناقشة السيناريوهات المحتملة لزيادة تكاليف الإنتاج بنسبة ١٠% مع إضافة نسبة ١٠% لهذه الزيادة عائد للمنتج على التكاليف الإضافية التي تتطلب زيادة النقود المستثمرة في العملية الإنتاجية لتصبح نسبة الزيادة الإجمالية في التكاليف ١١% من التكاليف القائمة (١٠% * ١٠% = ١٠%)، وهي ثلاثة احتمالات على النحو التالي:

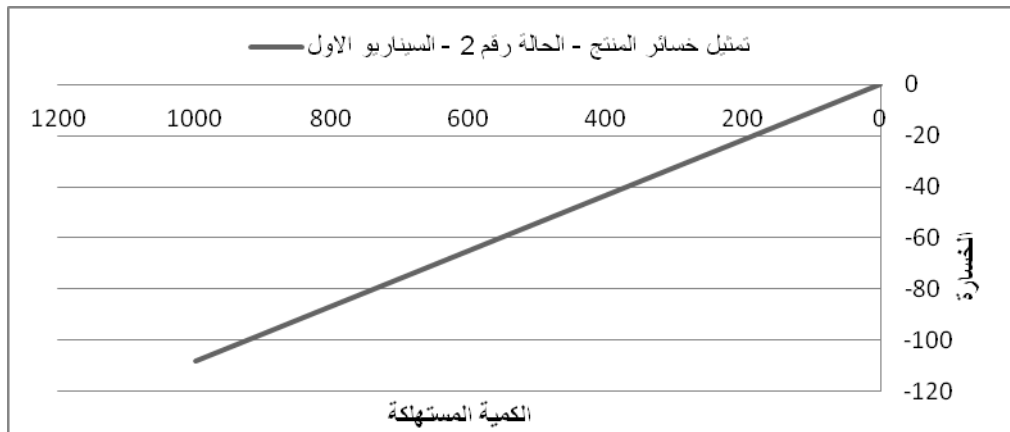
١. بقاء السعر على ما هو عليه أي ٣ شيقل لكل وحدة.
٢. زيادة سعر السلعة بمعدل ٠.٥ شيقل (٥٠ أغورة) ليصبح السعر ٣.٥ شيقل.
٣. التسعير العادل للسلعة حيث يتم زيادة السعر بنفس مقدار الزيادة في التكاليف الكلية.

بقاء السعر على ما هو عليه أي ٣ شيقل لكل وحدة

زيادة التكاليف بنسبة ١٠% دون زيادة السعر، مع إضافة ١٠% نسبة - عائد - على الزيادة الإضافية في التكاليف لتصبح النسبة النهائية لزيادة التكاليف ١١%.

جدول (٢): الحالة الثانية - السيناريو الأول.

الرقم	الكمية المستهلكة	سعر البيع	إجمالي الإيرادات	التكلفة	إجمالي التكاليف	صافي الربح
١	٠	٣	٠	٣.١٠٨	٠	٠
٢	١٠٠	٣	٣٠٠	٣.١٠٨	٣١٠.٨	١٠.٨-
٣	٢٠٠	٣	٦٠٠	٣.١٠٨	٦٢١.٦	٢١.٦-
٤	٣٠٠	٣	٩٠٠	٣.١٠٨	٩٣٢.٤	٣٢.٤-
٥	٤٠٠	٣	١٢٠٠	٣.١٠٨	١٢٤٣	٤٣.٢-
٦	٥٠٠	٣	١٥٠٠	٣.١٠٨	١٥٥٤	٥٤-
٧	٦٠٠	٣	١٨٠٠	٣.١٠٨	١٨٦٥	٦٤.٨-
٨	٧٠٠	٣	٢١٠٠	٣.١٠٨	٢١٧٦	٧٥.٦-
٩	٨٠٠	٣	٢٤٠٠	٣.١٠٨	٢٤٨٦	٨٦.٤-
١٠	٩٠٠	٣	٢٧٠٠	٣.١٠٨	٢٧٩٧	٩٧.٢-
١١	١٠٠٠	٣	٣٠٠٠	٣.١٠٨	٣١٠.٨	١٠.٨-



التمثيل البياني: الحالة الثانية - السيناريو الأول.

تحليل نتائج السيناريو الأول من الحالة الثانية

نلاحظ في هذه الحالة أن المنتج يحقق خسائر مع كل وحدة يبيعها بالسعر القديم - ٣ شيقل - ومن غير المعقول أن يستمر المنتج بالبيع بهذا السعر لأنه في النهاية سوف (يفلس)، ذلك أن كل وحدة تحقق خسارة مقدارها ١٠.٨ أغورة، ولأن المنتج يهتم بتحقيق الأرباح لا الخسائر فإنه سوف يقوم بزيادة السعر ليعود ويحقق أرباحاً لا خسائر، إلا أنه يتوجب عليه أن يزيد السعر بنفس المقدار الذي ازدادت به تكلفة المواد الأولية وهو ٠.٣٠٨ شيقل (٣٠.٨ أغورة) ليكون التسعير عادلاً للمنتج والمستهلك، أي يجب أن يكون السعر الجديد بعد زيادة التكاليف ٣.٣٠٨ شيقل للسلعة X (مع الإشارة إلى أن هذا السعر يشمل أرباحاً إضافية كعائد على الزيادة الإضافية في التكاليف)، وهنا يواجه متخذ القرار تحدياً وهو كيف يمكن زيادة السعر بنفس المقدار الذي ازدادت به التكاليف مع عدم توفر الوحدات النقدية (الأغورات) التي تمكنه من التسعير بشكل عادل، بحيث لا يظلم المنتج الذي من حقه أن يحقق الأرباح وبنفس الوقت لا يظلم المستهلك والذي من العدل أن يتحمل نفس مقدار الزيادة كحد أقصى؟ فإذا لم يتم زيادة السعر فإن المنتج سوف يحقق خسائر بمعدل ٠.١٠٨ شيقل (١٠.٨ أغورات) عن كل وحدة يبيعها وهذا أمر لا يقبل به المنتج ولا يمكن الاستمرار معه، لذا سوف يلجأ المنتج إلى رفع السعر بمقدار ٠.٥ شيقل (٥٠ أغورة) لأنها الوحدة الوحيدة المتوفرة من عملة الشيقل الإسرائيلي بعد إلغاء وحدة ال ١٠ أغورات بحيث ينقل عبء زيادة التكاليف إلى المستهلك، وبالإضافة إلى ذلك سوف يحقق المنتج أرباحاً إضافية على حساب المستهلك، وهذه زيادة غير عادلة ومجحفة بحق المستهلك، فهو يتحمل زيادة إضافية مقدارها ٠.١٩٢ شيقلاً عن كل وحدة يشتريها من السلعة X تتحول إلى أرباح إضافية للمنتج.

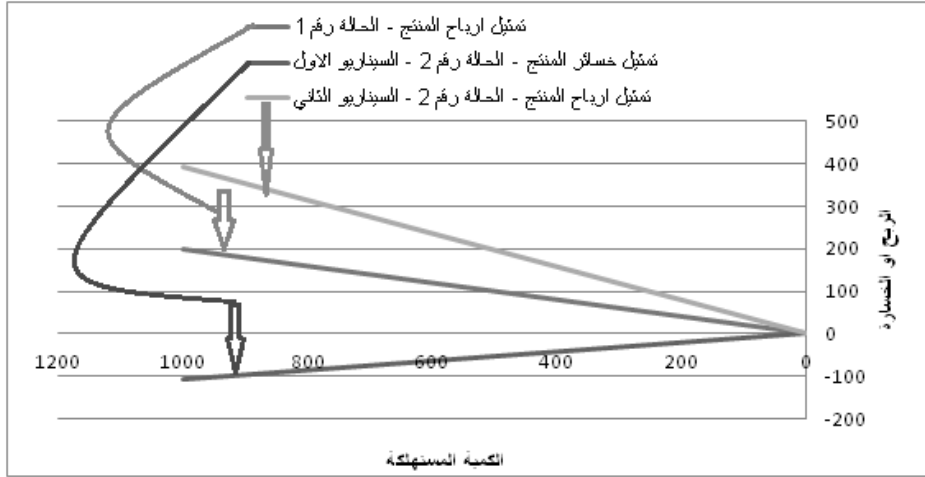
قد يعتقد البعض أن ٠.١٩٢ شيقل (١٩.٢ أغورة) لا قيمة لها وهذا صحيح لو أن السلعة يتم شراؤها مرة كل سنة أو كل شهر، لكن عندما تكون مستويات الدخل متدنية، وعندما تكون السلعة أساسية وتكون عملية الشراء متكررة بشكل يومي، لنا أن نستنتج الأهمية النسبية، فلو أن المستهلك يشتري كل يوم وحدتين من السلعة X وعلى مدار ٣٦٥ يوماً فإن خسارته سوف تساوي ١٤٠.١٦ شيقل سنوياً، هذا بالنسبة لمستهلك واحد ولسلعة أساسية واحدة، فكم سوف تكون الخسارة بالنسبة لمجموع المستهلكين والذين يستهلكون سلع وخدمات كثيرة نسبياً وبشكل يومي، بالتأكيد سوف تصل الخسارة إلى ملايين الشواقل سنوياً، وهذه المبالغ يمكن توفيرها على المستهلك بحيث تتيح له إمكانية شراء سلع أخرى والاستفادة من خدمات إضافية، مما ينعكس على المستهلكين بشكل إيجابي، حيث يستطيعون تعظيم منفعتهم من دخلهم النقدي وبنفس الوقت سوف يزيد الطلب على سلع أخرى، وهذا سوف ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد ككل، بدلاً من تكديس الأرباح الإضافية في البنوك ليتم استثمارها في الخارج.

زيادة سعر السلعة بمعدل ٠.٥ شيقل (٥٠ أغورة) ليصبح السعر ٣.٥ شيقل

من الأجدر ومن العدل أن يقوم المنتج بتحميل المستهلك نفس قيمة الزيادة التي حصلت بتكاليف إنتاج السلعة مع إضافة هامش ربح على الزيادة الإضافية بتكاليف الإنتاج، وهذا ما قمنا به في مثالنا هذا، حيث إن النسبة النهائية للزيادة في التكاليف ١١% = ١٠% الزيادة الفعلية في التكاليف + ١% عائد على التكاليف الإضافية، إلا أنه وبسبب غياب النقود المعدنية من الفئات الصغيرة يجد المنتج نفسه أمام خيار وحيد وهو أن يرفع سعر السلعة بمعدل ٠.٥ شيقل (٥٠ أغورة) لأنها الفئة الوحيدة المتاحة للتداول بعد وحدة ال ١٠ أغورات التي تم قضمها.

جدول (٣): الحالة الثانية - السيناريو الثاني.

الرقم	الكمية المستهلكة	سعر البيع	اجمالي الإيرادات	التكلفة	اجمالي التكاليف	صافي الربح
	٠	٣.٥	٠	٣.١٠٨	٠	٠
١	١٠٠	٣.٥	٣٥٠	٣.١٠٨	٣١٠.٨	٣٩.٢
٢	٢٠٠	٣.٥	٧٠٠	٣.١٠٨	٦٢١.٦	٧٨.٤
٣	٣٠٠	٣.٥	١٠٥٠	٣.١٠٨	٩٣٢.٤	١١٧.٦
٤	٤٠٠	٣.٥	١٤٠٠	٣.١٠٨	١٢٤٣	١٥٦.٨
٥	٥٠٠	٣.٥	١٧٥٠	٣.١٠٨	١٥٥٤	١٩٦
٦	٦٠٠	٣.٥	٢١٠٠	٣.١٠٨	١٨٦٥	٢٣٥.٢
٧	٧٠٠	٣.٥	٢٤٥٠	٣.١٠٨	٢١٧٦	٢٧٤.٤
٨	٨٠٠	٣.٥	٢٨٠٠	٣.١٠٨	٢٤٨٦	٣١٣.٣
٩	٩٠٠	٣.٥	٣١٥٠	٣.١٠٨	٢٧٩٧	٣٥٢.٨
١٠	١٠٠٠	٣.٥	٣٥٠٠	٣.١٠٨	٣١٠.٨	٣٩٢



الرسم البياني - الحالة الثانية - السيناريو الثاني

تحليل نتائج السيناريو الثاني من الحالة الثانية.

يتضح من الرسم البياني للبيانات الموجودة في الجدول رقم ٣ أعلاه، أن المنتج في هذه الحالة يحقق أرباحاً أكثر من الأرباح التي كان يحققها في البداية قبل زيادة التكاليف، وبناء على ذلك سوف يستمر بالإنتاج، لكن ماذا حصل للمستهلك؟ وهل السعر الجديد للسلعة عادل؟ وماذا عن أرباح المنتج؟ هل ازدادت أم بقيت على ما هي عليه سابقاً؟ هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في مناقشة السيناريو رقم ٣ من الحالة ٢ - زيادة التكاليف.

التسعير العادل للسلعة بحيث يتم زيادة السعر بنفس مقدار الزيادة في التكاليف الكلية

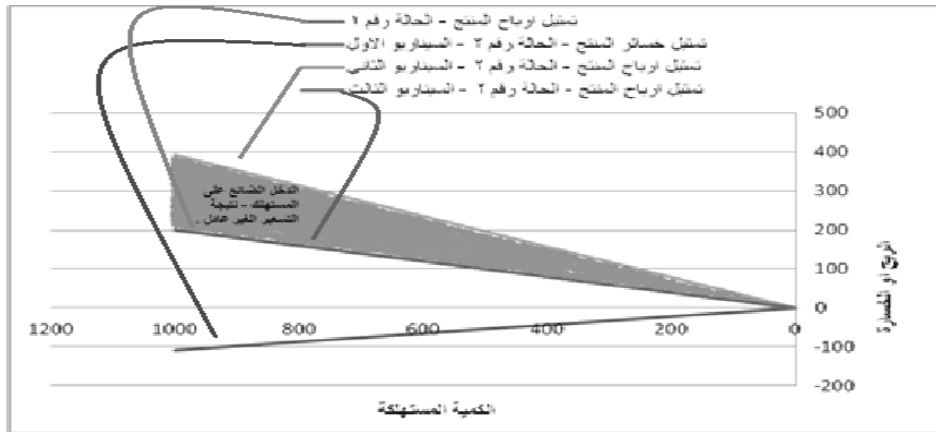
في هذه الحالة سوف يتم تسعير السلعة بنفس نسبة الزيادة في التكاليف مضافاً لها نسبة إضافية كعائد على التكاليف الإضافية التي سوف يتحملها المنتج نتيجة لزيادة التكاليف.

جدول (٤): الحالة الثانية - السيناريو الثالث.

الرقم	الكمية المستهلكة	سعر البيع	اجمالي الإيرادات	التكلفة	اجمالي التكاليف	صافي الربح
	٠	٣.٣٠٨	٠	٣.١٠٨	٠	٠
١	١٠٠	٣.٣٠٨	٣٣٠.٨	٣.١٠٨	٣١٠.٨	٢٠
٢	٢٠٠	٣.٣٠٨	٦٦١.٦	٣.١٠٨	٦٢١.٦	٤٠
٣	٣٠٠	٣.٣٠٨	٩٩٢.٤	٣.١٠٨	٩٣٢.٤	٦٠
٤	٤٠٠	٣.٣٠٨	١٣٢٣	٣.١٠٨	١٢٤٣	٨٠

... تابع جدول رقم (٤)

الرقم	الكمية المستهلكة	سعر البيع	اجمالي الايرادات	التكلفة	اجمالي التكاليف	صافي الربح
٥	٥٠٠	٣.٣٠٨	١٦٥٤	٣.١٠٨	١٥٥٤	١٠٠
٦	٦٠٠	٣.٣٠٨	١٩٨٥	٣.١٠٨	١٨٦٥	١٢٠
٧	٧٠٠	٣.٣٠٨	٢٣١٦	٣.١٠٨	٢١٧٦	١٤٠
٨	٨٠٠	٣.٣٠٨	٢٦٤٦	٣.١٠٨	٢٤٨٦	١٦٠
٩	٩٠٠	٣.٣٠٨	٢٩٧٧	٣.١٠٨	٢٧٩٧	١٨٠
١٠	١٠٠٠	٣.٣٠٨	٣٣٠٨	٣.١٠٨	٣١٠٨	٢٠٠



الرسم البياني - الحالة الثانية - السيناريو الثالث :

تحليل نتائج السيناريو الثالث من الحالة الثانية

يستنتج من الجدول أعلاه أن منحنى تمثيل أرباح المنتج (- الحالة رقم ٢ - السيناريو الثالث "التسعير العادل") ينطبق بشكل تام على منحنى تمثيل أرباح المنتج في الحالة رقم ١ "السعر قبل زيادة التكاليف"، وتمثل أرباح المنتج في حالة التوازن واتفاق المنتج والمستهلك على سعر السلعة السابق لعملية زيادة التكاليف الجديدة - مع أهمية الإشارة إلى أن أرباح المنتج لم تبقى ثابتة بل ازدادت بمعدل أكبر، حيث تم إضافة نسبة ١% عائد على التكاليف الإضافية ضمن التكلفة الإضافية الكلية للسلعة X ونتيجة لذلك أصبحت النسبة الكلية للزيادة في التكاليف ١١% وليس فقط ١٠%، كما نلاحظ أن منحنى تمثيل أرباح المنتج (الحالة الثانية - السيناريو الثاني "زيادة السعر بمعدل ٥٠ أغورة") فوق منحنى تمثيل الأرباح في حالة التسعير العادل للسلعة (سيناريو رقم ٣) وتمثل المساحة المحصورة بين المنحنيين حجم الدخل الضائع على المستهلك نتيجة لعدم تسعير السلعة بعدالة ولعدم تداول ال ١٠ أغورات، حيث يؤدي هذا الدخل الضائع

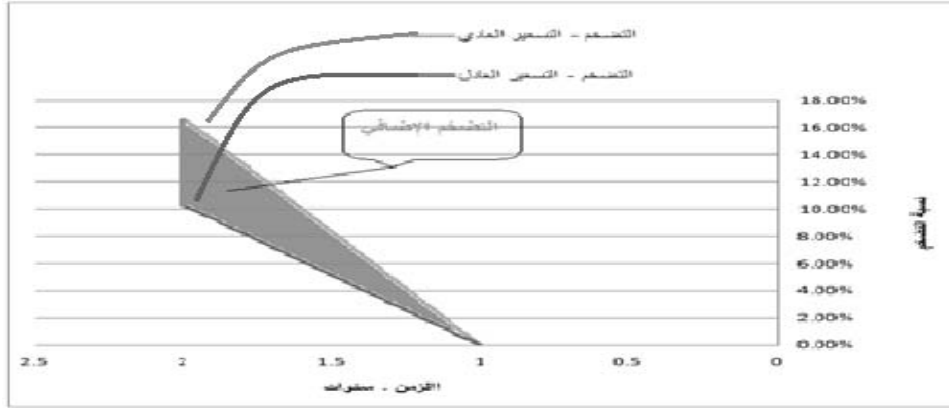
الذي يمثل أرباحاً إضافية للمنتج إلى زيادة غير منطقية في الأسعار، ومن ثم زيادة ثروة الأغنياء مع زيادة شريحة الفقراء الذين ينخفض دخلهم النقدي مما يكرس المفهوم الشائع: "الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقراً".

التضخم الإضافي في ثمن السلعة X

لتوضيح التضخم الإضافي في ثمن السلعة X سوف نعود إلى مثالنا السابق، والذي يفترض أن تكلفة السلعة تزداد بمعدل ١٠% كل سنة مضافاً إليها ١% عائد على الزيادة الإضافية في التكاليف لتصبح نسبة الزيادة الكلية للتكاليف ١١%، وسوف نفترض ثبات باقي العوامل الأخرى المؤثرة على عملية التسعير.

السنة	التكلفة	التسعير - بدون استخدام الفئات النقدية الصغيرة	التضخم - التسعير العادي	التسعير العادل	التضخم - التسعير العادل	التضخم الإضافي في ثمن السلعة
١	٢.٨٠٠	٣.٠٠٠	٠.٠٠٠%	٣.٠٠٠	٠.٠٠٠%	٠.٠٠٠%
٢	٣.١٠٨	٣.٥٠٠	١٦.٦٦٧%	٣.٣٨	١٢.٢٦٧%	٦.٤٠٠%

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدم استخدام فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيفل الإسرائيلي في التسعير يؤدي إلى تضخم بالأسعار بنسبة ١٦.٦٦٧%، وفي حالة التسعير العادل للسلعة فإن نسبة التضخم ١٠.٢٦٧%، والفرق في التضخم للحالتين يساوي ٦.٤% تضخماً إضافياً كان بالإمكان تجنبه إذا ما تم التسعير بطريقة عادلة للسلعة باستخدام الفئات النقدية الصغيرة مثل وحدة ال ١٠ أغورات.



الرسم البياني لتوضيح التضخم والتضخم الإضافي في ثمن السلعة X.

الفرضية الثانية

عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات أدى إلى إحداث خلل في وظيفة النقود كوسيلة لتقييم السلع والخدمات.

إن من وظائف النقود الأساسية أنها وسيلة أو معيار لقياس القيمة وتقييم السلع والخدمات من أجل تسهيل عملية التبادل بين الناس في المجتمع ، ويجب أن تكون النقود مرآة تعكس القيم بعدالة، وهذا المقياس يتسم بعدة خصائص منها أن تكون النقود قابلة للتقسيم إلى أجزاء، إلا أن الاستغناء عن جزء من المقياس يؤدي إلى إحداث خلل في هذا المقياس ليصبح غير قادر على قياس القيم بشكل دقيق وموضوعي وإنما يصبح القياس تقريبياً وتقديرياً، مما يجعل النقود أداة غير دقيقة وغير ملائمة لقياس السلع وتقييمها، فبالنسبة لعملة الشيقل الإسرائيلي الذي يقسم إلى ١٠٠ أغورة فإن الاستغناء عن وحدة ال ١٠ أغورات يجعل عملية القياس محصورة بالوحدة التي تليها وهي ال ٥٠ شيقل (٥٠ أغورة) أو الشيقل (١٠٠ أغورة) وهذا يؤدي إلى إحداث خلل في وظيفة النقود كأداة للقياس، ويفقدها المصادقية والموضوعية بحيث إذا ما تم تسعير سلعة بمقدار أقل من ٥٠ أغورة سوف يرفع سعرها ليقترّب من ال ٥٠ أغورة لأنها الوحدة الوحيدة المتاحة للتداول بين الناس، وهذا سيؤدي إلى مستويات تضخم أعلى، بحيث تصبح العملة من فئة ال ٥ شيقل بديلاً عن الشيقل مما سوف يكون له الأثر الكبير في تقليل الدخل الحقيقي وزيادة التضخم.

الفرضية الثالثة

عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات في الضفة الغربية يؤدي إلى إضعاف قدرة المنتج الوطني على المنافسة مع المنتج الإسرائيلي.

إن عدم تداول الوحدات النقدية الصغيرة مثل ال ١٠ أغورات في مناطق الضفة الغربية وتداولها فقط في إسرائيل، سوف يعطي المنتج الإسرائيلي مرونة وحرية أكبر في تسعير المنتجات مما يمكنه من ترويج منتجاته في مناطق الضفة الغربية وبيعها بأسعار منافسة، بحيث يستطيع تعويض الانخفاض في سعر السلع التي تباع في مناطق الضفة الغربية عن طريق زيادة الأسعار في إسرائيل وبشكل لا يؤثر على مبيعاته في إسرائيل، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالسلع الإسرائيلية، بينما المنتج الفلسطيني سوف يبقى مقيداً وقد يضطر في بعض الأحيان إلى تحقيق خسائر أو أرباح قليلة من أجل البقاء في السوق ولمزيد من الإيضاح سوف نقدم لكم المثال التالي:

مثال توضيحي

سوف نقوم في هذا المثال بإيضاح كيفية تنفيذ سياسة التمييز السعري والإغراق من المنتج الإسرائيلي بالمقارنة مع المنتج الفلسطيني، ولتحقيق هذه الغاية سوف نفترض الأمور التالية:

١. أن وحدة ال ١٠ أغورات متاحة للاستخدام والتداول في إسرائيل ، بينما هي غير متداولة في الضفة الغربية.
٢. سعر السلعة في الضفة الغربية ٢ شيقل.
٣. تكلفة المنتج الفلسطيني تساوي ١.٨٥ أغورة وعند هذه التكلفة يحقق المنتج الفلسطيني ربحاً مقداره ٠.١٥ شيقل (١٥ أغورة) عن كل وحدة يبيعها وهي نفس التكلفة للمنتج الإسرائيلي.
٤. ارتفعت تكلفة المواد الأولية عالمياً بالنسبة للمنتج الإسرائيلي والفلسطيني بمعدل ٨% مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

نتائج الحالة الأولى

في هذه الحالة فإن كل من المنتج الفلسطيني والإسرائيلي يحققان نفس مقدار الربح.

الحالة الأولى: قبل زيادة تكاليف الإنتاج	
السعر - شيقل	النتيجة لكل من المنتج الفلسطيني و الإسرائيلي
٢.٠٠	السعر
١.٨٥	التكلفة
٠.١٥	الربح - الخسارة

نتائج الحالة الثانية

الحالة الثانية: بعد زيادة تكاليف الإنتاج وذلك بالنسبة للمنتج الفلسطيني	
السعر	الزيادة في التكاليف ٨%
٢.٠٠٠	السعر
١.٨٥٠	التكلفة
٠.١٤٨	الزيادة في التكاليف ٨%
١.٩٩٨	التكلفة النهائية
٠.٠٠٢	الربح - الخسارة

لقد انخفضت أرباح المنتج الفلسطيني في هذه الحالة بشكل كبير وهو بحاجة لرفع الأسعار بمقدار يعادل الزيادة في تكلفة المواد الأولية، أي يجب أن يبيع السلعة بسعر ٢.١٤٨ شيقل، إلا أن غياب وحدة الأغورات لن يترك للمنتج الفلسطيني أي خيار سوى زيادة السعر بمقدار ٠.٥ شيقل (٥٠ أغورة) أي بزيادة إضافية مقدارها ٠.٣٥٢ شيقل (٣٥ أغورة)، بينما يستطيع المنتج الإسرائيلي البيع في الضفة الغربية بنفس السعر القديم وهو ٢ شيقل، ويستطيع رفع السعر بمقدار الزيادة في تكلفة المواد الأولية للسلع التي يبيعها داخل إسرائيل مضافاً له الزيادة في تكلفة إنتاج السلع التي يبيعها في الضفة الغربية، وهكذا تكون زيادة سعر السلعة في إسرائيل بشكل يتلاءم مع سياسة الإغراق فالأغورات متداولة في إسرائيل وسيكون بالإمكان تسعير السلعة بمرونة أكبر مقارنة مع الضفة الغربية.

الفرضية الرابعة

عدم تداول النقود المعدنية من وحدة ال ١٠ أغورات يضيع على المستهلك فرصة تعظيم منفعة من دخله النقدي.

بالعودة إلى نتائج تحليل الفرضية الأولى التي تبين أن عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات يسهم في زيادة التضخم وتقليل الدخل الحقيقي للمستهلك، حيث لاحظنا أن التسعير غير العادل للسلعة X يضيع على المستهلك ١٤٠.١٦ شيقل سنوياً بشكل غير مبرر، وهذا التحليل لسلعة واحدة ولمستهلك واحد، فماذا لو تم قياس التضخم الإضافي بالنسبة لكل السلع التي يشتريها المستهلك بشكل يومي، سوف تصل الخسارة إلى ما لا يقل عن ٧٠٠ شيقل سنوياً خسارة ضائعة على المستهلك، فلو أمكن توفيرها سوف تمكن المستهلك من شراء سلع أخرى أو كميات إضافية بحيث يعظم منفعة من دخله النقدي.

إن مبلغ ٧٠٠ شيقل سنوياً هو مهم بالنسبة لشريحة واسعة من المستهلكين الذين يتراوح دخلهم الشهري من ال ٨٠٠ شيقل إلى ١٧٠٠ شيقل، وهم الفئة الأكثر تضرراً وبشكل مباشر من التضخم الإضافي في الأسعار، وبحسب وزارة الشؤون الاجتماعية فإن هناك ٥٢,٠٠٠ حالة (الحالة: الأسر والأفراد الفقراء والفئات المهمشة مثل الأطفال والنساء في خطر وكبار السن) يقدم لهم مساعدة نقدية قيمتها ١٠٠٠ شيكل تصرف مرة كل ٣ أشهر^(١) !

لذلك وإذا ما تم قياس الخسارة بالنسبة لمجموع ما ينفقه المستهلكون على السلع الأساسية والخدمات سوف تصل خسائر المستهلكين إلى ملايين الشواقل سنوياً، وتجدر الإشارة إلى أن مقدار النقد الذي سوف يوفره المستهلك سينعكس على الاقتصاد بزيادة الطلب على سلع وخدمات استهلاكية أخرى، مما يعود بالفائدة على المستهلك بحيث يزيد منفعة من دخله النقدي وعلى المنتج الذي سوف يزيد الطلب على منتجاته ومن ثم دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، بدلاً من تكس الأموال في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

١. إن عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي سوف يجعل من النقود مقياساً غير ملائم وغير عادل لتقييم السلع والخدمات.
٢. إن عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي يؤدي إلى زيادة غير مبررة في أسعار السلع والخدمات الأساسية ومن ثم زيادة التضخم بنسب أكبر من النسبة الحقيقية.
٣. إن عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي يؤدي إلى إضعاف قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة والاستمرار والصمود، فالمنتج الفلسطيني مقيد بعملية

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الحالات الصعبة (SHC)،

<http://www.mosa.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=73>

التسعير إما باستخدام فئة النصف شيقل (٥٠ أغورة) أو الشيقل (١٠٠ أغورة) على العكس من المنتج الإسرائيلي والذي يتوفر لديه مرونة أكبر للتسعير باستخدام كافة فئات العملة النقدية السائدة وهي الشيقل الإسرائيلي .

٤. إن عدم تداول وحدة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي يضيع على المستهلك فرصة تعظيم منفعتة من دخله النقدي.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما سبق من نتائج نستخلص أهمية إعادة إقرار تداول فئة ال ١٠ أغورات من عملة الشيقل الإسرائيلي لما فيها من منافع للمستهلكين وللمنتجين، أو أن يتم زيادة الحد الأدنى للأجور والرواتب بمعدل يلغي الأهمية النسبية لوحدة ال ١٠ أغورات بحيث تحل وحدة ال ٥٠ أغورة بدلاً منها وتحل فئة ال ٥ شيقل مكان الشيقل.

المراجع

- عريقات، حربي. (١٩٩٧). مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الجزئي والكلي). ط١. دار زهران للنشر والتوزيع. جامعة الإسراء. عمان. الاردن.
- دهمان، فؤاد. (١٩٩٤). الاقتصاد السياسي. الجزء الثاني. كلية الحقوق. جامعة دمشق. دمشق.
- مارشال، جان. (١٩٦٤). الاقتصاد السياسي النقد والتسليف. ترجمة: هشام متولي. دار اليقظة العربية. دمشق.
- أبو فرحة، صالح. (٢٠٠٥). "تغير قيمة النقود وأثره في سداد الدين في الإسلام". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية. نابلس - فلسطين.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الحالات الصعبة (SHC)،
<http://www.mosa.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=73>.
- الجهاز المركزي للإحصاء
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1869.pdf.
- وهبة، مجلي. (19/03/2011 18:56) "عناد الحكومة على حساب المواطنين"، فلسطين المحتلة (إسرائيل)،
<http://www.panet.co.il/online/articles/1/2/S-386219,1,2.html>.
- العجاجي، فادي. (٢٠٠٩). "العملة المعدنية وسياسات التسعير في المملكة". صحيفة الرياض. المملكة العربية السعودية،
<http://www.alriyadh.com/2009/12/21/article483164.html>.